الثقة بين المواطن والحولة؟

"في خمسينات القرن الماضي وفي احد الايام، وصلت الى منزل مزارع كان يعيش مع عائلته في جرود لبنان آلية عسكرية في داخلها ثلاثة دركيين. لما لم يجدوه قالوا لزوجته انهم سيعودون غدا. بالفعل عادوا في اليوم التالي، وقبل ان تصل الالية العسكرية الى المكان المقصود رآهم صاحب المنزل، وخوفا من ان "يعتقلوه" كونهم لم يخبروا في اتجاه الجرد. أمر آمر الالية السائق بأن يلحقه، وكان كلما يسمعهم ينادونه يستمر في الركض. لما اقتربت منه الآلية العسكرية اطلق النار من مسدسه في اتجاهها، فحصل تبادل لاطلاق النار اصيب الرجل ثم ما لبث ان فحصل تبادل لاطلاق النار اصيب الرجل ثم ما لبث ان الرقاق الحياة". في ما بعد تبين ان مهمة آمر الدورية هي ابلاغه ان يتوجه الى احدى الادارات الرسمية لاستلام مستندات مرسلة البه تتعلق ععاملة ارث.

العبرة من هذه الرواية تكمن في ان "انعدام الثقة بين الدولة والمواطن ووجود هوة كبيرة وشاسعة في العلاقة بينه وبين دولته" اودتا بشخص بريء. اذا حاولنا التعمق اكثر في الاسباب، نسأل لماذا المواطن يخشى دولته ويخاف من رجال انفاذ القانون العدلي والاداري في مؤسساتها الرسمية المختلفة. مع الاشارة الى ان هذه المؤسسات هي المسؤولة عن تنفيذ القوانين وانتظام شؤون الدولة وانشطتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية والقضائية.

السؤال الكبير كيف يستعيد المواطن ثقته بدولته ولا يعود يتردد في التواصل مع اجهزتها، وما هي الخصائص التي يتوجب على المسؤولين في الدولة اعتمادها لضمان ثقة المواطن بها؟

في المبدأ، يتكون هيكل الوطن من ثلاثة عناصر هي: الجغرافيا، الشعب والمال. اذا تأمنت هذه العناصر في اي بقعة جغرافية على الكرة الارضية يتكون وطن، والوطن يتحول الى دولة في حال انتظم هذا الشعب في نظام سياسي يتم التوافق عليه في ما بينهم، بحيث ينتج عن هذا النظام مؤسسات تعنى بالشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والامنية للدولة، تهدف إلى تطوير الدولة وتحديثها وتحديد دورها في نطاقها

الاقليمي وفي النظام العالمي بحيث تكتسب شخصية قانونية ودولية. وانطلاقا من هذا الواقع، تمارس الدولة انشطتها عبر مؤسسات يديرها موظفون اكفاء، تصونها الانظمة والقوانين وتُحصنها الاجهزة الرقابية، بالإضافة الى ممارسة سيادتها في ما يتعلق بعلاقاتها الدولية وابرام الاتفاقات التي تؤمن مصالحها الاستراتيجية وتضمن مصالح مواطنها.

من المسؤوليات المهمة التي تفرض على الدولة القيام بها، تتمثل في القرارات العامة التي تدير شؤون الناس والمجتمع ضمن المعادلة الثنائية "الحقوق والواجبات"، وهي معادلة تؤسس لعلاقة ثقة بين مؤسسات الدولة ومواطنيها، وفي حال حصول اي خلل فيها تكون السلطة القضائية جاهزة للفصل استنادا الى القانون المبني على العدل والعدالة. ففي الوقت الذي يتوجب على المواطن التزام النظام العام والتوجيهات الرسمية ودفع الضرائب والرسوم المتوجبة عليه، على الدولة ان تؤمن لشعبها كل المميزات التي تساعده على العيش بحرية وكرامة، وان تجري التشريعات اللازمة التي تخدم الخطط والبرامج التطويرية.

من خصائص الدولة ايضا ممارسة مسؤولياتها الداخلية المتنوعة استنادا الى القوانين ومفهوم السيادة على ارضها كونها صاحبة الكلمة، خصوصا في ما يتعلق بمستوى العلاقة بينها وبين مواطنيها. صياغة القرارات العامة وتنفيذها من مسؤوليات الدولة بكل اجهزتها تجاه مواطنيها، شرط ان تكون قادرة على صون العدل وضمان العدالة لهم من خلال الاجهزة التنفيذية المتمثلة في رجال انفاذ القانون الذين يتميزون بالقوة والهيبة، شرط ان تكونا مصانتين بضابطة عدلية متخصصة، وسلطة قضائية مستقلة قادرة على احقاق الحق. هنا فقط يستعيد المواطن ثقته بدولته.

إلى العدد الصقبك